



الحرية للمواطنين جميعاً، لا تفرقة بينهم ولا تمييز

«الميثاق الوطني»

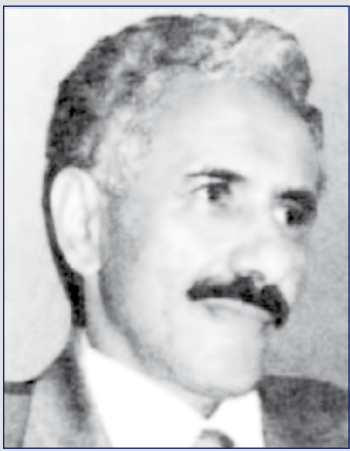
الاثنين: 27 / 8 / 2012م
الموافق: 9 / شوال / 1433 هـ
العدد: (1624)

10

الميثاق

عدد مكرس بمناسبة
الذكرى الـ 30 لتأسيس
المؤتمر الشعبي العام

المؤتمر قائد ثورة الحرية والديمقراطية



مطر الأشموري

في مطلع ١٩٩٥م الذي صادف شهر رمضان ظللت أتابع وجود المرحوم الشيخ عبدالله الاحمر في مكة المكرمة في

تفاوض مع الشقيقة السعودية حول القضايا العالقة.

استفزني تكرار مشهد الافطار حتى وصل الاستفزاز

ذروته وفي وقت ضيق وحر جرح لأن أكتب يوميات

صحيفة الثورة الملزم بها او الملزم بها اسبوعياً.

اضطرت للكتابة عن ذلك الاستفزاز او منه وذلك

بمثابة هجوم حاد على النظام ومراكز القوى أكثر منه

نقداً وفي صحيفة النظام او الحكومة وسلمت المادة

كإسقاط واجب وطني الأكثر انها لن تنشر.

حاكماً أم رحل وبغض النظر عن ان يظل رئيساً للمؤتمر أم توكل رئاسة لشخصية أخرى. ربما الخطأ الاساسي السياسي للمؤتمر انه ظل يعتمد على هذه الحاجة دون ان يعمل أكثر من ذلك او لأكثر من ذلك، ما جعله في قدر من الصعوبة لتجاوز محطة ٢٠١١ كآزمة في اليمن مع بقائه واستمراره وحققة فلولا حنكة الزعيم علي عبدالله صالح فإنه ماكان للمؤتمر هذا الاستمرار حتى في ظل الحل السلمي.

اذا المؤتمر الشعبي العام يحتفل الآن بالذكرى الثلاثين لتأسيسه وأشهاره فإن عليه ادراك انه لم يهدد منذ انشائه كحزب او طرف او تنظيم سياسي كما هدد في محطة ٢٠١١م.

هذه المحطة هي مفترق طرق للمؤتمر لينتقل الى مرحلة جديدة في حياته وأدواره ووعيه وتأثيره فتجاوز تلقائية حاجة الواقع اليه او إخطاء الأطراف الأخرى لأنه بدون ذلك سترجع حتماً فيظل تهديد تهاويه وانهيائه.

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل

المشكلة في المؤتمر ليست في صعوبة تشخيص المشاكل داخله ولا في فلسفات وخيارات الحلول والبدائل، ولكنها في توفر ارادة التفعيل ومعالجات باتت من البدايات ومن ثم ما أمكن تخفيف ما هو من الفساد والافساد من أفعال مؤتمريين او تفعيل



لا أدري كيف وجدت المادة طريقها للنشر ولكني وانا أقرأها في اليوم التالي شعرت بالخوف لأنكره ربما من مراكز قوى أكثر منه من النظام.

ربما تلك المادة من المواد القليلة في صحيفة الثورة التي استفزت الزعيم علي عبدالله صالح

ودفعته للاتصال برئيس التحرير المرحوم آنذاك لتوبيخني من خلاله وكان ملخص اتصاله ان شخصاً

حول صحيفة الثورة الى «صوت العمال» وذلك اعتراف به كخطأ اما الشق الثاني فهو ان شخصاً

كما يقال في «حزب الحق» وهذا بيت القصيد وبيت

العصيدي في اطار وضع عام او وضع طرف سياسي

أكان حزب الحق او حزب المؤتمر الشعبي العام.

لو كنت في حزب الحق آنذاك فإنه لم يكن في

الواقع ما يدفعني لاختفاء ذلك وإذا كنت من الجبهة

المخفيين المتخفين في ظل حروب صعدة خوفاً فهذا

زمن بلا خوف ولا خفية.

طباع في شخصي ومن ثم طباع او خيار في

التعامل كصحفي تجعلني لا أنفع في احزاب

الانضباط الحزبي وبمبسط

مايسمى الالتزام التنظيمي

وإذا من حزب استطاع التعايش

مع وضعه فليس غير المؤتمر

الشعبي العام بمروياته حتى

الفضي وعدم وجود حدود او

قيود او حد اذنى من النظم

والتنظيم او الالتزام التنظيمي.

إذا مثل هذا قد يوصف

بالفوضى فالذي يعينني من

الفوضى الحرية أو مساحتها اما

حين يكون المؤتمر لايريدني

فذلك لا يحزن وليس مأسوفاً

عليه كشيء او فرد ومواطن

في هذا البلد.

في المؤتمر ليس حاجية لها أي أهمية لشخصي

وكحياتي كمواطن او صحفي، ولكن المؤتمر ظل

ويظل حاجية من أساس انه حاجية للواقع العام

وللحياة السياسية.

لقد بات المؤتمر حاجية لاغنى عنها للواقع حين

اسس عام ١٩٨٢م او حين محطة تحقق الوحدة

١٩٩٠م او حتى حين محطة ٢٠١١م المختلف حولها

في اليمن بين الازمة والثورة.

ولهذا فليس لدى مثلي مشكلة يبحث عن حل لها

بالانضمام لحزب الحق او للحوثية، ولو كنت في هذا

الهم او الاهتمام فقد تكون افضليتي في الاشتراكي

او الناصريين او البعث.

في محطة أزمة ٢٠١١م وشخصي يتابع تعاطي

الفضائيات عن انهيار وتهوي المؤتمر او ما طرحه

الاصلاحي عبدالرحمن بانفضل عن ضرورة الاجهاض

على المؤتمر فمشكلتي تصبح في الخوف على

المؤتمر من استهدافه كاقصاء او كإنهائه له كطرف

في الحياة السياسية وفي الواقع.

هذا الخوف ليس سببه او مصدره انتمائي للمؤتمر

او تعصب له ومعها او مصالح لشخص مرتبطة به

او بوجوده وانما من كون المؤتمر حاجية حيوية

للواقع وهذا هو سقف وعي او مصالحي في العلاقة

بالمؤتمر.. هذه الحاجية للواقع مستمرة وستستمر

بغض النظر عما اذا كان الزعيم علي عبدالله صالح

٨- اشارة الخلافات داخل المؤتمر الشعبي العام وتأجيلها على اساس قبلي ومناطقي والانحياز لطرف ما بالاستعداد والتأليب على الطرف الآخر والهدف من ذلك هو خخللة المؤتمر وكذا الاستقطاب والتمدد الجماهيري على حساب القاعدة المؤتمرية، ويأتي هذا التوجه ضمن مخطط اجتناب المؤتمر وورائته.

وعليه ندرك ان الاصرار على افضال التسوية السياسية وابقاء الوضع في حال من الراك والفوضى هو تهرب من استحقاقاتها الوطنية والمرحلية، وتنفيذا لرغبات بعض اطراف المشترك التي تشعر انها تضرت من المبادرة الخليجية كما انه تهرب من ان تفضي الى اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية يدركون تمام الادراك انهم سوف يخسرون فيها ومقا لكل المعطيات والمؤشرات السياسية والشعبية في الساحة. من هنا يعتقدون ان استمرار الازمة وحالة الفوضى لتنفيذ اجنداتهم التامرية هي الطريقة الوحيدة لتلافي استحقاقات المرحلة والطريقة المناسبة التي ستكفيهم في النهاية من الانفراد بالسلطة.. هذه الطريقة التي يرأهونون عليها هي في الحقيقة وهم كبير ونهج مدمر، كونها قائمة على تدمير بنية الدولة وعلى الاقصاء

يصر اعلام المشترك وملحقاته من مراسلي القنوات الفضائية وبعض الصحف المستقلة التي تدور في فلكه إلا ان يستمر في انتهاك قيم المهنية وان يقدم مستوى اعلامي باهت ومشوه قائم على ترويج الإشاعات وتسويق الاتهامات وتزييف وطمس الحقائق مجسداً الصورة الحقيقية لهؤلاء ولمنظومتهم الثقافية التي تتغشى فيها امراض وعامات كثيرة عناوينها الكذب والتضليل ونزعة الحقد والعداء السياسي بل والتوجه الطائفي والمذهبي والمناطقي.

محمد علي عناش

عن طوره حينئذ لن يكون خروجه تمرداً او انقلاباً او تعطيلاً للمبادرة الخليجية وانما دفاعاً عن النفس، بل ودفاعاً عن الوطن والشعب وحماية ما تبقى من مقومات الدولة.

ان كل المعطيات الراهنة تؤكد ان هناك من يعمل بشكل ممنهج وبنفس طويل وبمختلف الطرق والادوات على نفس التسوية السياسية وابقاء الوضع في حال من الراك والفوضى هو تهرب من استحقاقاتها الوطنية والمرحلية، وتنفيذا لرغبات بعض اطراف المشترك التي تشعر انها تضرت من المبادرة الخليجية كما انه تهرب من ان تفضي الى اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية يدركون تمام الادراك انهم سوف يخسرون فيها ومقا لكل المعطيات والمؤشرات السياسية والشعبية في الساحة. من هنا يعتقدون ان استمرار الازمة وحالة الفوضى لتنفيذ اجنداتهم التامرية هي الطريقة الوحيدة لتلافي استحقاقات المرحلة والطريقة المناسبة التي ستكفيهم في النهاية من الانفراد بالسلطة.. هذه الطريقة التي يرأهونون عليها هي في الحقيقة وهم كبير ونهج مدمر، كونها قائمة على تدمير بنية الدولة وعلى الاقصاء

المؤتمر أكثر الاحزاب إدراكاً بحجم المخاطر التي تواجه البلاد

الخليجية وافشالها ومن يعمل باجنداث لاتوافقية لإبقاء الوضع في حالة من الراك والتأزم لاستنزاف ما تبقى الامكانات الدولة وتدمير بنيتها الاساسية معتقدين انها الطريقة الوحيدة التي سوف تمكنهم من الانفراد بالسلطة معتمدين على عامل الوقت لتنفيذ اجندات

١- استهداف الحرس الجمهوري وبعض الوحدات الامنية باقحامها في مواجهات وحروب مختلفة ليس فقط مع القاعدة بل ومع القبائل والعصابات المسلحة الأخرى ومن خلال الاغتيالات واجراء التنقلات والتعيينات التي غدت واضحة للجميع أنها تصب في مصلحة وتقوية طرف واحد على حساب اضعاف وتفكيك قوة الطرف الآخر وهو ما ذكره الدكتور محمد عبدالمملك المتوكل.

٢- الاستمرار في تجنيد عشرات الآلاف الى صف الفرقة والمليشيات الإصلاحية «القبلية والدينية»..

٣- العمل على تمديد الفترة الانتقالية لعدة سنوات قادمة لضمان استمرار تدفق الاعتمادات والفوائد والامتيازات من قبل حكومة الوفاق واستمرار الإقصاء والاستبعاد للكوار غير المحسوبة على المشترك في نفس الوقت الذي تستمر في الترتيبات المنظمة لكوار المشترك داخل مؤسسات وهيكل الدولة..

٤- الاستمرار في شراء الولاءات داخل أجهزة الدولة العسكرية والمدنية وكذا الولاءات الحزبية والعشائرية..

٥- الاستمرار في استهداف وانهاك المؤتمر الشعبي العام وخخلته مستوياته التنظيمية وعاقة كل الجهود والمحاولات التي تسعى الى ترتيب اوضاع المؤتمر ورس صفوه وتنظيم فعالياته وأنشطته لما يمتلكه المؤتمر من امكانات كبيرة ونزعة تصفية الحسابات الاجراءات من قيادة الجماهير واعادة صياغة منظومة التحالفات الوطنية لقيادة مرحلة جادة وحقيقية في اتجاه التغيير المنشود وبناء الدولة المدنية خاصة وأن المؤتمر لايتكئ على ابعاد مناطقيه او طائفية او دينية متطرفة.

٦- الاستمرار في استهداف كل الكيانات التي أفرزتها الساحات خلال أكثر من سنة ونصف من الازمة واصبحت قوى مؤثرة في الساحة السياسية والاجتماعية والمدنية وندا قويا في الثورة على الحشد الجماهيري المضاد لتوجهات المشترك.

٧- السعي الى تزييق النسيج الاجتماعي والعمل على تعميق الانقسامات الاجتماعية واثارة النزاعات على اساس طائفي ومذهبي وفي أكثر من منطقة، كما يحدث حالياً في مديرية الشاهل محافظة حجة.

لم تكن أحداث وزارة الداخلية بالنسبة لهذا الاعلام حدثاً يمسه هيبه الدولة ويزعج الأمن والاستقرار وكونه محاولة بائسة من وزير الداخلية لتفجير الوضع ونسف التسوية السياسية بالتنسيق مع المتمرذ واولاد الاحمر وانما مجالاً خصياً للتخريض وقلب الحقائق والتغذية الاعلامية المفلسة اخلاقياً لأجندة تامة على الوطن سرعان ما كشفت خيوطها ودوافعها وتجلت الحقيقة التي أخست الألسن.

في نفس الاتجاه ان يقدم وزير مؤتمري استقالته من حكومة الوفاق الوطني هو الآخر لا يمر مرور الكرام لدى هذا الاعلام فسرعان ما ينبري لتزييف حقيقة الحدث واختلاق الاسباب والدواعي الكاذبة والترويج لها بصورة مقبنة لاتعبر إلا عن حقد وتأثر سياسي من شخص رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي الصقوا به دوافع الاستقالة التي قالوا انها بسبب الضغوط التي يمارسها على الوزير الشعبي.

لم يعمل الاعلام الرسمي على نفي هذه الاتهامات او قراءة نص الاستقالة كالتزام ادبي واحتراماً لاختلاقيات المهنة، وكاجراء رسمي يفرضه القانون والدستور، لمكاشفة الرأي العام بأسبابها ودوافعها الحقيقية، تدرك ان اعلام العمري الرسمي الذي عاقب مذبذبة بسبب دعمها التي ذرفت بشكل لا ارادي، وهي تقرأ خبر تسليم السلطة بين رئيس الجمهورية السلف والخلف، لا يجرؤ ان يقوم بذلك لأن حيثيات الاستقالة كانت ستفضح اعلام المشترك وستدين حكومة باسندة في كثير من ممارساتها وادائها الحكومي لذا صارت متواطئة في اخفاء الحقيقة وفي ترويج الاتهامات الباطلة.

هاهو اعلام المشترك المتجرذ من المهنية الاعلامية يشغل دموعاً رخيصة على الوزير الشعبي، والسبب ان الشعبي الذي يحظى باحترام شعبي كبير ولا يمكن لأحد ان يزأيد عليه في وطنيته وخلصه وكفافته لاحترام نفسه وشعبه واحترام الحقيقة افاضاً ان يتم التعامل مع موضوع الاستقالة بهذا الأسلوب الرخيص فقام بنشر الاستقالة التي تضمنت الاسباب والدوافع الحقيقية لها.. من أبرز ما ورد فيها:

عدم قدرة الحكومة على فهم طبيعة المرحلة وانشغال باسندة في تنفيذ أجنداث خارج التوافق- غياب السياسة الواضحة للحكومة وكذا الخطط والبرامج للأولويات المطلوب تنفيذها، تراخي باسندة تجاه بعض الوزراء المعرقلين للوفاق الوطني بالإضافة الى الكثير من الاسباب المتعلقة باهمال قضايا الناس والتراخي في تنفيذ المبادرة الخليجية المزممة.. وهي من الاسباب الجوهرية التي لامست بوعي عميق- اختلالات وفوضى الحكومة والتوجهات المشبوهة التي نمر عبرها وبالتأكيد هي من الاسباب المخفية التي تجعل أي وزير وطني لايتصرف ان يعمل في ظل هذه الحكومة وفي ظل استمرار تجاوزاتها واختلالاتها.. حقيقة لم نلتفت بعد الى قضايا الوطن الجوهرية ولم نهين عوامل بناء الثقة والارضية المشتركة للقاء كل الجهود من أجل التغيير وبناء الدولة الحديثة، مازلنا مصابين بأمراض شخصنة القضايا والمشاكل وأمسورين بالمطامع الحزبية ونزعة تصفية الحسابات والتأثر السياسي على حساب أمن الوطن واستقراره ووحدته، وعلى حساب أبناء الشعب اليمني الذين يدفعون ضريبة هذه التوجهات السلطوية من أرواحهم ودمائهم في ميادين الصراعات والحروب المفتعلة ومن حياتهم المعيشية السيئة والمتدهورة.

اجندات تامة

ما تم به البلاد من تآمرات ومخاطر مترتبة عليها تستدعي من المبعوث الاممي جمال بن عمر ان يكون قريباً من الأحداث وان يراقب تعاطي قوى المشترك مع بنود المبادرة الخليجية والاستفزازات التي تقوم بها هنا وهناك والغرض منها هو جر الطرف الأخر الى رد الفعل لاظهاره كتمرد ومغرقل للمبادرة الخليجية رغم انه في حالة دفاع عن النفس وماذا تنتظر من ردة الفعل على لجنة عسكرية تكيل بكيماليين وترفع تقارير مغلوطة عن مهامها المنجزة وتخفي الكثير من الحقائق، بينما الواقع الميداني مغاير تماماً، وماذا تنتظر من الطرف الأخر والكثير من قياداته وكوادره يتعرصون للاغتيالات والاختطافات والاعتداءات والاقصاء من الوظيفة.

حتماً أنه لن يظل صامتاً وسيأتي اليوم الذي سيخرج